

• النوع الثامن والثلاثون :

المراسيل الخفي إرسالها

هُوَ فَنُّ مُهِمٌّ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، يُذَرِّكُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ ، وَجَمْعِ
الطُّرُقِ ، مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ ، وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ .

(النوع الثامن والثلاثون : المراسيل الخفي إرسالها) أي : انقطاعها :
(هو فَنُّ مُهِمٌّ عَظِيمُ الْفَائِدَةِ ، يُذَرِّكُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايَةِ ، وَجَمْعِ
الطُّرُقِ) لِلأَحَادِيثِ ، (مَعَ الْمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ .

وَلِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ) سَمَّاهُ : «التفصيل لمبهم المراسيل» .

وَأَصْلُ الْإِرْسَالِ :

ظَاهِرٌ : كِرْوَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ ، كِرْوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمَالِكٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .
وَحَفِيٌّ : وَهُوَ الْمَذْكُورُ هُنَا .

وَهُوَ مَا عُرِفَ إِرْسَالُهُ ، لِعَدَمِ اللَّقَاءِ أَوْ السَّمَاعِ ، وَمِنْهُ مَا يُنْحَكَمُ
بِإِرْسَالِهِ ، لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ .

(وَهُوَ مَا عُرِفَ إِرْسَالُهُ لِعَدَمِ اللَّقَاءِ) لِمَنْ رَوَى عَنْهُ مَعَ الْمُعَاصَرَةِ ، (أَوْ) لِعَدَمِ
(السَّمَاعِ) مَعَ ثُبُوتِ اللَّقَاءِ ، أَوْ لِعَدَمِ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ بَعِيْنِهِ مَعَ سَمَاعِ غَيْرِهِ .

وَيُعَرَفُ مَا ذُكِرَ ، إِمَّا بِنَصِّ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ ، أَوْ بِوَجْهِ صَحِيحٍ ، كإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

كحَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، مَرْفُوعًا : « رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ » ^(١) .

فَإِنَّ عُمَرَ لَمْ يَلْقَ عُقْبَةَ ، كَمَا قَالَ الْمِزِّيُّ فِي « الْأَطْرَافِ » ^(٢) .

وَكَأَحَادِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؛ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّ عَمْرُو بْنَ مُرَّةٍ قَالَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا .

(وَمِنْهُ مَا يَحْكُمُ بِإِرْسَالِهِ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ) بَيْنَهُمَا ، كحَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ يُثَيْعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا : « إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ [فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا رَاغِبٌ فِي الْآخِرَةِ] ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرَ [فَقَوِيٌّ أَمِينٌ] » ^(٣) .

فَهُوَ مَنْقُطَعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ : حَدَّثَنِي النِّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ . وَرُوِيَ أَيْضًا : عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٢٧٦٩) . (٢) « تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ » (٣١٤/٧) .

(٣) هَكَذَا اللَّفْظُ الصَّحِيحُ عِنْدَ : الْحَاكِمِ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١٤٢/١) ، وَابْنِ عَدِي فِي « الْكَامِلِ » (١٩٥٠/٥) ، وَالْخَطِيبُ فِي « التَّارِيخِ » (٣٠٢/٣) ، وَالَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَقَطَ مِنْ « ص » ، وَ« م » .

وَهَذَا الْقِسْمُ مَعَ النَّوعِ السَّابِقِ يُعْتَرَضُ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ ،
وَقَدْ يُجَابُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ .

(وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيّد في مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ
(يعترض بكلّ منهما على الآخر) لأنّه رُبَمَا كَانَ الْحُكْمُ لِلزَّائِدِ ، وَرُبَمَا
لِلنَّاقِصِ ، وَالزَّائِدُ وَهَمٌّ ، وَهُوَ يَشْتَبِهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَلَا
يُدْرِكُهُ إِلَّا النَّقَادُ ، (وقد يجاب بنحو ما تقدّم^(١)) .

* * *

(١) قال الإمام العلائي في «جامع التحصيل» (ص : ١٤٨) ، بعد أن ذكر أن هذين النوعين
يعترض بكلّ منهما عن الآخر ، قال : «وحاصل الأمر ؛ أن ذلك على أقسام :
أحدها : ما يرجح فيه الحكم بكونه مزيّداً فيه ، وأن الحديث متصل بدون ذلك
الزائد .

وثانيها : ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيّد .
وثالثها : ما يظهر فيه كونه بالوجهين ، أي : أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخه
أيضاً ، وكيفما رواه كان متصلاً .

ورابعها : ما يتوقف فيه ؛ لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين .
ثم أخذ يمثل لكل قسم ، فراجع ؛ فإنه في غاية الأهمية .